جامعة الانبار
كلية الادارة و الاقتصاد
قسم الاقتصاد
الدراسات العليا
ماجستير اقتصاد

تاريخ الفكر الاقتصادي

الفكر الاقتصادي الاسلامي

د. ممدوح عطا الله فيحان

المشكلة الاقتصادية من منظور اسلامي:-

يرى الفكر الاقتصادي الغربي ان بخل الطبيعة هو سبب للمشكلة الاقتصادية، اذ أكدت نظرية مالثوس في السكان هذه النظرية اذ يميل السكان الى زيادة بحسب متوالية هندسية بينما يميل الغذاء الى الزيادة بحسب متوالية عددية، فاذا فلابد ان يحدث فجوة بين السكان والغذاء وان هذه الفجوة تزداد مع الزمن، اما الحل بمنظور مالثوس فهو يرى ضرورة العزوف عن الزواج او تأجيله بهدف الحد من الزيادة السكانية، والا فأن الطبيعة ستحصد الزيادة السكانية بسبب الاوبئة والامراض جراء سوء التغذية او بالحروب للصراع على الغذاء المشكلة بمنظوره محتمة وعلاجه كما ورد.

اما الفكر الاشتراكي فيرى ان التناقض بين قوى الانتاج التي اكتسبت جراء تطورها الاجتماعي وبين علاقات الانتاج التي تتشبث بطابعها الخاص عن طريق الملكية الخاصة هو جوهر المشكلة الاقتصادية، يرون منطقياً بانه المعالجة هي الحاق علاقات الانتاج بقوى الانتاج عن طريق الغاء الملكية الخاصة للقضاء على الاستغلال والاحتكار.

مما سبق يرى الفكر الاسلامي بأن التوصيف والمعالجات المالثوسية للمشكلة الاقتصادية لا تتطابق مع الاسس الاقتصادية والتشريعية كما انها ترفض التفسير المادي للتاريخ، اقر الاسلام وبشكل محايد الملكية الخاصة ولكن بعد تكييفها لتصبح استخلافاً خاصاً تتحقق به الوظيفة الاجتماعية والحق الاجتماعي اذ لا بد ان يلتزم المستخلف بضوابط الأستخلاف.

فالملكية الخاصة المنضبطة بأحكام المذهب الاقتصادي في الاسلام مؤسسة حيوية تلازم الوجود الانساني، والاسلام يقر هذه المؤسسة لأنها ضمانة لكفاية الحاجات من جهة وضمان تثوير الطاقات الفردية من جهة اخرى لهذا فلا التوصيف ولا المعالجة الماركسية للمشكلة الاقتصادية، تحظى بالقبول لدى الفكر الاسلامي.

اما المشكلة الاقتصادية في التصور الاسلامي فأنها مشكلة سلوكية يتسبب بها الانسان عندما يكسل عن استغلال موارد الطبيعة، وهي كذلك عندما يفرط في الاستهلاك ويتجاوز حد اللازم لكفايته، وهي مشكلة سلوكية عندما تسود حالة الظلم والتوزيع السيء للثروة والدخول، وتصبح كذلك مشكلة سلوكية عندما يتجاوز الانسان على مجتمعه فيعطل ادوات هذا المجتمع مثل (اكتناز النقد)، وكما وتعد مشكلة سلوكية عندما يعمد الى ابتزاز المجتمع فلا يعيد اليه اداته (النقود) الا مقابل الفائدة او الربا.

ومع كل ما تقدم فأن المشكلة الاقتصادية تعد مشكل مؤسسية تنجم عن تنصل الدولة عن اداء وظيفتها في اعادة توزيع من خلال احكام الزكاة، وهي ايضاً مؤسسية عندما تنجم عن غياب ضوابط الجغرافية السياسية الاسلامية والاستعاضة عنها بجغرافية الانانية الطابع تحول دون اشتراك الناس بموارد الارض.

أن البناء التشريعي والمؤسسي الاسلامي جاء ليحوي على الميول السلوكية والثغرات المؤسسية التي تسبب في وجود المشكلة من خلال جملة من الاحكام التي تعمل على تأصيل هذه المشكلة بمنظور الفكر الاسلامي منها:-

1- تعينة الموارد البشرية والطبيعية والمالية للنشاط الاقتصادي ومنع تعطيلها اذ مجد الاسلام العمل اليدوي ووجود استغلال الموارد الطبيعية وتشريع استغلال الموارد المالية عن طريق تحريم الاكتناز وتحريم الربا واوجب الزكاة.

2- ضبط الحاجات وظيفياً حسب الاعتبارات الشرعية، فالإسلام لا يعد كل رغبة او ميل حاجة معتبرة واجبة الاشباع انما يعد فقط الحاجات الحقيقية التي يترتب على اشباعها اكتمال قدرات الانسان اذ يستثني منها ما يخل بطاقات الانسان العقلية كالمسكرات والمخدرات كما ويستثنى ما يخل بالطاقات الانسان الجسدية مثل استهلاك الميتة والدم والخنزير. اذ يدعو الاسلام الى الوسطية في اشباع الحاجات فلا اسراف ولا تقتير ولا اسراف.

3- عدالة التوزيع اذ يربط في مجال التوزيع الابتدائي بين حق التملك وادامته بدوام العمل الاقتصادي والمشاركة الايجابية بالنشاط الاقتصادي، وفي مجال التوزيع الوظيفي يحرم المكافئات الطفيلية كالفائدة والربا. وفي مجال اعادة توزيع نجد ان الاسلام يشرع الزكاة.

4- تكييف نظام التملك يحقق اهداف العمارة العادلة من خلال تأكيده على وظيفة الاستخلاف الخاص (الملكية الخاصة). والاستخلاف الاجتماعي بصوره المختلفة.

5- توكيد على الوظيفة الاقتصادية للدولة الاسلامية، اذ انها قيمة على النشاط الخاص، فمنع الاحتكار والاستغلال وسوء الاستخدام الحق والمضارة فيه ومشاركة في النشاط الاجتماعي عن توفير بعض المصالح العامة ورعايتها فضلاً عن قوامتها على اعادة التوزيع عن طريق الزكاة.

* ابن خلدون

ولد ابن خلدون في تونس عام 1332م من بيت علم وادب ودين فنشأ في جو علمي خالص، اذ يرى ابن خلدون بأن المعارف بأنواعها المختلفة تدرك بالوسائل المختلفة، لذا فأنه يرى بأن الحقائق الروحية لا يمكن التوصل اليها عن طريق العقل وانما بوسيلة ادراكها عن طريق الهام الالهي لأنبياء والاولياء من عباده، والحقائق العقلية التي يمكن التوصل اليها عن طريق العقل المستنير بالمنطق.

*افكار ابن خلدون الاقتصادية

1- اهتم ابن خلدون بالقيمة اهتماماً ملحوظاً على ما يبدو اذ كان ابن خلدون اول من تطرق الى موضوع القيمة وسبق وليم يتي وادم سمث وريكاردوا اذ وضع الخطوط العريضة لما سمي بنظرية العمل في القيمة. اذ يعد ابن خلدون العمل العنصر الاساسي في الانتاج، ويؤكد ان السلع والمنتجات ما هي الانتاج العمل الانساني وهو مصدرها واصلها.

2- ولا يكتفي ابن خلدون بإرجاع القيمة الى العمل البشري فقط، وانما يخطو خطوة اخرى ويقرر بان كميات العمل المبذولة هي مقياس لهذه القيمة، وان مستويات القيمة تتناسب طردياً مع مقدار العمل المبذول في انتاج السلعة وان اختلاف القيم يعود الى اختلاف كميات العمل المبذول والمتجسد في السلعة.

3- وكما وقادته نظريته في القيمة الى التميز بين العمل المنتج والعمل الغير المنتج او كما يسميه المعاش الطبيعي والمعاش الغير الطبيعي، من زاوية كمية العمل الانساني المبذول بخلق قيمة ام لا، اذ يرى ان الدخل التي تحصل عليه الدولة عن طريق جباية (الضرائب) معاش غير طبيعي، لأنه لا يؤدي الى خلق قيم مضافة وانما حصلت عليه الدولة عن طريق القانون، لذا فأنه يعد القطاع الحكومي قطاعاً غير انتاجياً، اما الصناعة والزراعة والتجارة فهي وجوه طبيعية للمعاش الطبيعي.

4- ولا يكتفي ابن خلدون في مجالات وانواع العمل الانساني وانما يفصح مجالات تطورها وتسلسلها التاريخي، مدعياً ان الزراعة هي اقدم سبل المعاش، تلتها الصناعة ومن ثم التجارة، اذ يرى ان التجارة وان كانت طبيعية في الكسب، فأنها لا تخلق قيمة مضافة، وانما تحقق القيمة المنتجة المتجسدة في السلعة وتحولها الى نقود اي الى رأس مال نقدي.

شكرا